مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 401-417

أمن الطاقة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط منذ 2002

Energy Security in Turkish Foreign Policy Towards the Eastern Mediterranean Region since 2002

لزهر وناسي[1]، سارة زيرق[2]

[1]جامعة باتنة 1 (الجزائر)، lazharouanassi@gmail.com

[2]جامعة باتنة 1 (الجزائر)، Sarazereg90@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/19 تاريخ القبول: 2021/04/18 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

باستخدام مقاربتي العمق الاستراتيجي والعثمانية الجديدة، نحاول في هذا المقال فحص الإشكالية التي تبحث في الكيفية التي تسعى بها السياسة الخارجية التركية إلى تأمين حاجاتها من الغاز في منطقة شرق المتوسط. وبافتراض أن المتغير الطاقوي هو الدافع الرئيسي للتنافس بين الدول الاقليمية والدولية من أجل توسيع النفوذ من جهة، والحصول على مكاسب لها في المنطقة. تبعا لذلك، يسلط الضوء على واقع الطاقة في تركيا، الذي تحول بفعل حاجتها الملحة له الى مسألة أمنية بامتياز، لكونها أحد أهم مقومات النهضة الاقتصادية، وأحد الركائز الأساسية لدعم دور تركيا الاقليمي والدولي كمركز في عملية نقل مصادر الطاقة، ونتيجة لذلك اخذت مكانة متميزة في أجندة السياسة الخارجية التركية. وبذلك تبحث الدراسة في دوافع اهتمام تركيا بمنطقتي ليبيا والحوض الشرقي للمتوسط.

كلمات مفتاحية: أمن الطاقة، السياسة الخارجية، منطقة شرق المتوسط، تركيا، سياسة الطاقة.

Abstract:

Using the New Ottomanism and Strategic Depth approaches, we try in this article to examine the problem of how Turkish foreign policy seeks to secure its gas needs in the Eastern Mediterranean region. Assuming that the energy variable is the main motivation for competition between regional and international States in order to expand influence on the one hand and gain gains in the region. Accordingly, it highlights the energy reality in Turkey, which, as a result of its urgent need, has been transformed into a privileged security issue, being one of the most important components of the economic renaissance, and one of the main pillars of Turkey's regional and international role as a hub in the energy transfer process, as a result of which it has taken a distinct place in the Turkish foreign policy agenda. Also, we examines the motives for Turkey's interest in Libya and the Eastern Mediterranean Basin.

Keywords: Energy Security, Foreign Policy, Eastern Mediterranean Region, Turkey, Energy Policy.

المؤلف المرسل: لزهر وناسي، **الإيميل**: lazharouanassi@gmail.com

مقدمة :

أدى النمو الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية في العقود الأخيرة، إلى توسع في استخدام مصادر الطاقة (الغاز والبترول)، نتيجة اعتماد الصناعة في هذه الدول بشكل متزايد على موارد الطاقة بلا انقطاع. في هذا السياق، وإثر اكتشاف حقول الغاز الطبيعي بكميات كبيرة في منطقة شرق المتوسط، شهدت المنطقة صعوددينامیات جيوبولتيكية هامة حركتها قوى ودول اقليمية وعالمية تسعى إلى أخذ حصتها من الترتيبات التي تنشأ عن منطقة تحتل موقع جيوبولتيكي هام. كما هو الحال مع الدولة التركية التي تزايدت حاجيات اقتصادها لموارد النفط بشكل مطرد. إذ تستورد 99 بالمئة من الغاز الطبيعي، ونحو 93 بالمئة من احتياجاتها من البترول. وفي ظل سعيها لتعزيز مكانتها اقليميا ودوليا، ولعب دور يتناسب مع موارد قوتها المتمثلة أساسا في موقعها الجيبولتيكي المتميز، والاستثمار في ارثها التاريخي الامبراطوري، القائم على رؤيتها الجديدة المستندة في جزء منها على مبادئ العثمانية الجديدة، وتصورها لعمقها الاستراتيجي.

كل ذلك شكل دافعا أساسيا لها للتحرك نحو التحكم في عوامل القوة الممكنة التي تسمح لها بتعزيز مكانتها الإقليمية و الدولية. على ضوء ذلك، أولت تركيا اهتماما كبيرا بمنطقة شرق البحر المتوسط، التي شهدت اكتشافات ضخمة من الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، والتي من شأنها جعل دول المنطقة (كمصر، اليونان، قبرص و إسرائيل) تتجاوز الاكتفاء الذاتي، وتتحول للتصدير. ولقد ادت الاعتبارات الأمنية والجيوبوليتيكية المتعلقة بالطاقة إلى نشوء حالة من المنافسة والتنازع على موارد الطاقة في المنظقةمن اجل السيطرة والنفوذ، وهكذا أصبحت موارد الطاقة نقطة خلاف أخرى حادة في شرق البحر المتوسط، أدت إلى عسكرت التنافس مثلما حدث في التدخل التركي في ليبيا، الأمر الذي أثار ردود فعل نزاعية مع دول المنطقة على غرار مصر واسرائيل وتركيا واليونان وقبرص.

إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق ذكره، يمكن التأسيس للاشكالية البحثية الآتية:**كيف تساهم السياسة الخارجية التركية في تامين مواردها من الغاز في منطقة شرق المتوسط التي شهدت تصاعدا في التنافس الجيوبوليتيكي بين دولها؟**

وتتفرع عن الاشكالية السابقة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي منطلقات واهداف السياسة الخارجية التركية؟
- ما هي مكانة البعد الطاقوي في السياسة الخارجية التركية ؟
- ماهي أهمية منطقة شرق المتوسط في السياسة الخارجية التركية؟

الفرضيات : تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية:

-تحقيق أمن الطاقة التركي في شرق المتوسط يتيح لها لعب دور إقليمي متميز، ويعزز من مكانتها الجيوستراتيجية عالميا.

أهداف الدراسة : يمكن توضيح أبرزها فيما يلي :

-التعرف على العلاقة بين أمن الطاقة والسياسة الخارجية التركية.

-أهمية الأمن الطاقوي في المدرك الاستراتيجي التركي.

-التعرف على الاستراتيجية التركية في هذا المجال.

-التعرف على دور المتغير الطاقوي في توجه السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة شرق المتوسط.

منهجية الدراسة :

بالاستعانة بالوصف والتحليل، اعتمدت الدراسة على مقاربتي "العمق الاستراتيجي " و"العثمانية الجديدة""، فضلا على المنظور الجيبولتيكي، كاهم أدوات تسمح بفهم سلوك السياسة الخارجية التركية الطاقوية تجاه منطقة شرق المتوسط.

أولا: السياسة الخارجية التركية، أمن الطاقة، منطقة شرق المتوسط: دراسة نظرية

1.منطلقات السياسة الخارجية التركية:

مع بداية الألفية الجديدة، شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات أساسية على مستوى التصورات الاستراتيجية والعملية، وتدين بذلك إلى اسهامات وتصورات داوود أوغلو منذ 2002. والتي سيتم التعرض لاهم دعائمها في النقاط التالية:

أ– نظرية العمق الاستراتيجي: يرى داوود أوغلو في كتابه، "العمق الاستراتيجي: المكانة الدولية لتركيا"، انه يجب ان تكون لتركيا سياسة خارجية قوية تجاه الشرق الأوسط والبلقان ومنطقة القوقاز وشمال إفريقيا، تقوم على تعزيز دور اقليمي أكبر لتركيا بعيدا عن ردات الفعل، وأن تتحول الى بلد محوري على مقربة واحدة من الجميع.[1] وتتضمن هذه النظريةأبعادا حضارية وثقافية وتاريخية وجغرافية ودينية، تشكل في مجملها عناصر وأبعاد حيوية تمكن تركيا من القيام بدور أكثر حيوية في النظام الاقليمي والنظام العالمي.[2]

يمكن تلخيص نظرية العمق الاستراتيجي من خلال المبادئ التالية :

–مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن : هذا المبدأ يساعد الدول على التأثير في محيطها لأن مشروعية الأنظمة السياسية تنطلق من مدى قدرتها على توفير الأمن لشعوبها دون تقليص حرياتهم، بمعنى أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها في ظل غياب للحريات تتحول مع الوقت إلى تسلطية.[3]

–مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار: وهو المبدأ الذي سيخرج تركيا من كونها بلدا له مشاكل مع دول الجوار.[4]

–مبدأ سياسة خارجية متعددة الأبعاد: يرتكز هذا المبدأ على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس ، وإنما متممة ومكملة لبعضها البعض.[5]

ب– نظرية العثمانية الجديدة: طرحت فكرة العثمانية الجديدة كمقاربة لأول مرة من قبل رئيس الحكومة التركية " تورغوت أوزال 1984 -1989 "، والذي رأى بضرورة انفتاح تركيا على العالم الاسلامي وتوسيع دائرة نفوذها ودورها الاقليمي والعالمي.[6] وهي بذلك تسعى لتجاوز أحد أهم طروحات المقاربة الكمالية في السياسة الخارجية حول الانكفاء والعزلة حول محيطها الاقليمي.[7] وأكد أوغلو أيضا أن على تركيا العمل في ساحات تأثير تأخذ شكل أحزمة دائرية جيوسياسية تتمثل في، المناطق البرية (البلقان، الشرق الأوسط والقوقاز)، المناطق البحرية القريبة (البحر الأسود، شرق البحر الأبيض المتوسط، الخليج العربي و بحر قزوين)، المناطق القارية (أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط آسيا و شرق آسيا).[8]

2.جيبوتيكا منطقة شرق المتوسط.

ترجع الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط إلى ثلاثة عوامل، موقعها عند ملتقى أوروبا وآسيا وافريقيا، وطرقها ومضائقها البحرية الدولية الهامة (جبل طارق والبوسفور والدردنيل وقناة السويس)،

وإمكانياتها كمصدر للنفط والغاز الطبيعي، فضلا عن الاكتشافات الأخيرة للغاز في شرق المتوسط التي أكدت على الأهمية الجيوسياسية والجيو-اقتصادية للمنطقة.[9]على هذا النحو، تذهب فيلبي سانشيز تابيا Sánchez Tapia إلى القول، بانه عندما يجري الحديث عن شرق البحر المتوسط، فإنه يشير إلى جزء من هذا البحر الواقع إلى الشرق من الخط المتخيل الذي من شأنه أن يربط تقريبا أقصى نقطة في جنوب اليونان (رأس ماتابان) (Cape Matapan)مع الحدود الحالية بين ليبيا ومصر، التي تشمل بحر إيجه ، وهو طريق للوصول إلى المضايق التركية، والتي تؤدي إلى البحر الأسود، وبوسبورسBosporus والدردانيل Dardanelles، وجزر كريت وقبرص وقناة السويس[10].

من جهتها تشير **نائيل شاما**Nael M Shama إلى أنه يمكن مقارنة ثروات شرق البحر المتوسط الهائلة من المواد الهيدروكربونية الجوفية بموارد الطاقة في بحر الشمال، والتي يمكن ان تحول المنطقة إلى " أحد أهم مصادر الغاز الطبيعي في العالم على مدى نصف القرن المقبل." وبحسبها فإن هذه الرواسب الضخمة من الغاز الطبيعي، التي قدرتها هيئة المسح الجيولوجية في الولايات المتحدة في مكان ما بين 122 تريليون قدم مكعب(tcf) trillion cubicfeet و 227 تريليون قدم مكعب، فضلا عن 1.7 مليار برميل من النفط. والمكتشفة في حقول أفروديت Aphrodite وكاليبسو Calypsoوغلاوكوس Glaucus في قبرص وتمار Tamar وليفاثانLeviathan في إسرائيل وحقل زهر Zohr العملاق في مصر.[11] تبعا لذلك يذهب زينوناس تزيراسZenonas Tziarras، الى القول، أن هذه الاكتشافات تمثل أحد الدوافع الرئيسية للديناميكيات الجيوسياسية والأمنية المتغيرة في المنطقة، مما شجع دول شرق المتوسط وما وراءه على إعادة تشكيل حساباتها الاستراتيجية وتوقعاتها الدولية.[12]

إنفوجرافيك: خريطة حقول الغاز الطبيعي في شرق المتوسط

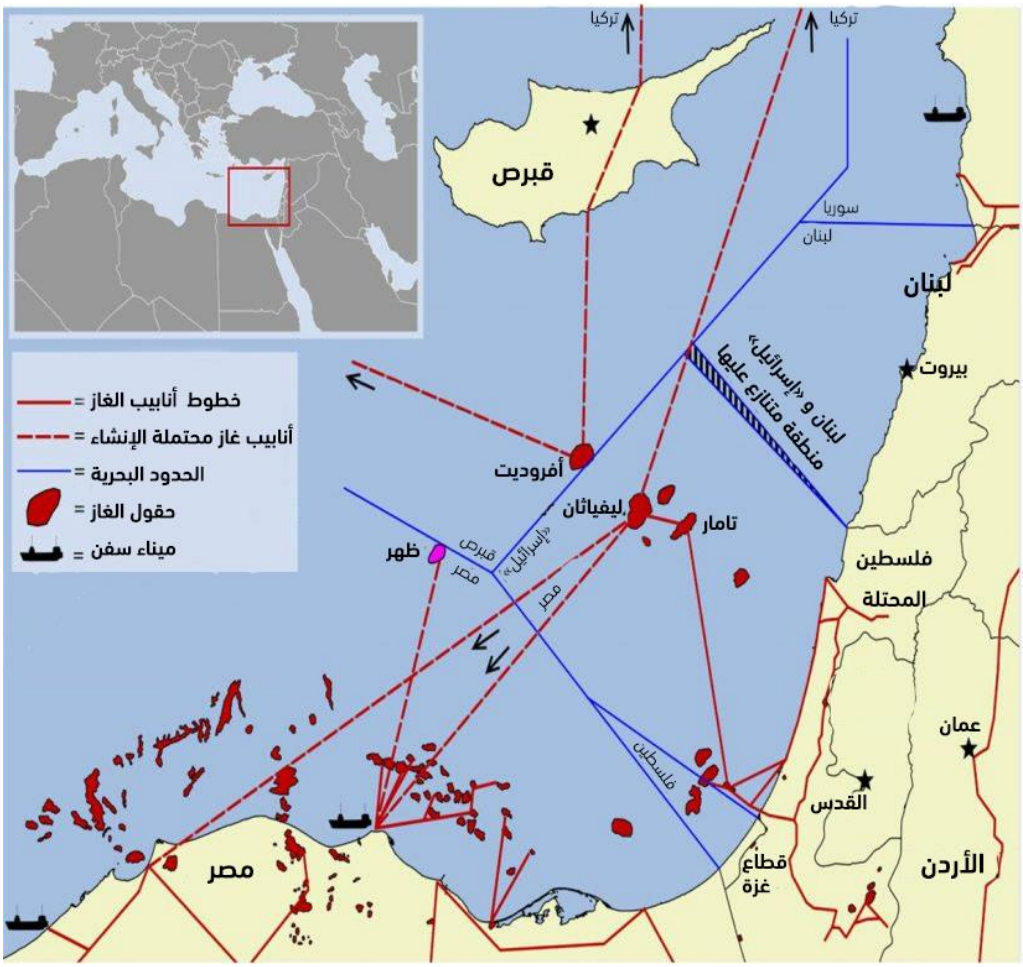

https://www.noonpost.com/content/22209 (accessed 10 février 2021).

من جانبه يرىأندرياس غولدتاو Andreas C. Goldthauوآخرون، بأن شرق البحر المتوسط يشكل محورا بالغ الأهمية للاقتصاد العالمي حيث يتم نقل كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط عبر قناة السويس أو الأنابيب إما إلى أوروبا أو إلى أمريكا. بحيث يتم نقل 20% من إجمالي نقل النفط و 30% من التجارة العالمية للسلع عن طريق هذا الممر المائي،[13]وبحسبه فقد نوقشت مسألة شرق المتوسط من حيث الأمن كمسألة تتعلق بالجيوبولتيك والتنافس بين الدول على الموارد،[14] يذكر أن هذه المنطقة أخذت نصيبها من اهتمام نظرية هالفورد مكيندرHalfordMackinder المطورة من قبل

نيكولاس سبيكمانSpykman، والتي جعلت منطقة شرق المتوسط ضمن نطاق المنطقة الهامشية "الهلال" أو "ريملاند "''Rimland''. وبحسب هذه النظرية، فإن التحكمفي هذه المنطقة يحدد القوة التي تهيمن على أوراسياEurasia. وتبعا لذلك، التحكم في العالم.[15]على ضوء ذلك يمكن القول أن شرق البحر المتوسط هو قلب الشرق الأوسط، لأنه يحقق ترابط الطرق التجارية المهمة في المنطقة، ومن ثم فإن السيطرة على شرق البحر المتوسط بالنسبة للقوى العالمية الكبرى يؤمن الاستحواذ على بلدان الشرق الأوسط والاستفادة من مواردها الاقتصادية.[16]

3.السياقات المفاهيمية والاستراتيجية لأمن الطاقة

كان أمن الطاقة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الأمن القومي لأي دولة منذ أن قرر ونستون تشرشل، اللورد الأول للأميرالية (البريطانية) تحويل السفن البريطانية من الفحم إلى النفط في عام 1912 من أجل الحصول على ميزة عسكرية كبيرة على السفن الألمانية التي كانت تعمل بالفحم. كما عملت بريطانيا على حماية إمدادات النفط في جنوب غرب بلاد فارس(التي كانت تخضع آنذاك لنطاق النفوذ البريطاني) وأصبحت بذلك جزءًا من سياسة الدفاع البريطانية منذ عام 1914. وبسبب امن النفط حصلت معارك خلال الحرب العالمية الثانية (هجوم المانيا على روسيا). وشكل سببا رئيسيا للصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقا خلال فترة الحرب الباردة.[17]

مع تزايد الاعتماد على موارد الطاقة ، أصبح أمن الطاقة جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي للدول، حيث يرتفع الطلب على الطاقة كل ساعة تقريبًا بسبب الزيادة في الأنشطة الاقتصادية العالمية، السكان، التوسع الحضري والتقدم في التقنيات.[18] ومن ثم فإن قدرة الدولة على الوصول إلى إمدادات الطاقة والطرق التي تستخدم بها الطاقة لا تحدد بشكل حاسم حالة اقتصادها فحسب ، بل أمنها القومي أيضًا". وينبع هذا من السمات المزدوجة للطاقة فيما يتعلق باقتصاد الدولة (أي كمصدر لنموها وإيراداتها) وسيادتها (أي كأصل وطني إستراتيجي يعزز النظام المحلي لدولة معينة وتأثيرها الخارجي). تثير هذه الخصائص السياسية والاقتصادية للطاقة العديد من "الرهانات السيادية" المتعلقة بالملكية والوصول والنقل والبيع، مما يجعلها "مصدرًا للقوة النسبية.[19]على ضوء ذلك، يمكن دراسة أمن الطاقة انطلاقا من ثلاث وجهات نظر: أمن إمدادات الطاقة ، وأمن الطلب على الطاقة ، وسلامة نقل الطاقة.[20]

ثانيا: مركزية أمن الطاقة في السلوك الخارجي لتركيا

سيتم في هذا المحور التعرض إلى حاجة تركيا من موارد الطاقة، ودور موقعها المتميز في تأمين حصولها على هذه السلعة.

1.الرهانات الطاقوية لتركيا

يعد ملف الطاقة ومشاريعها من المتغيرات المهمة في علاقات تركيا الخارجية، إذ تتزايد حاجة هذا البلد[21] الذي يبلغ عدد سكانه أكثر من 80 مليون نسمة إلى الطاقة بشكل مستمر، نظرا لتنامي اقتصاده الذي أصبح يصنف حاليا السابع عشر عالميا (17)، [22] ناهيك عن افتقار أنقرة للاحتياطيات المحلية من المصادر الأساسية للطاقة المستخدمة من النفط والغاز.[23] فتركيا لا تنتج سوى 13 % من النفط و 1 % فقط من الغاز الطبيعي الذي تستهلكه،[24] ما جعلها تحتل المركز الثالث والسبعين دوليا من حيث الانتاج.[25]

وقد زاد استهلاك الطاقة في تركيا بسرعة كبيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث تشير الأرقام التي قدمتها وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية إلى أن الطلب على الطاقة في البلاد نما بمتوسط حوالي 6 % في العقد الماضي، وهو الأعلى بين جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثاني أعلى طلب في العالم بعد الصين، وهو ما يخلق تحديا كبيرا للغاية بالنسبة لصانعي السياسة الأتراك[26] لتأمين تدفق مصادر الطاقة بشكل مستمر، وبما لا يعرض أمنها القومي لتهديد نقص الطاقة الذي أصبح جزء من الأمن القومي التركي.[27]

ويعتبر مطلب تلبية حاجاتها من موارد الطاقة من مصادر موثوقة وبتكلفة معقولة ودون مواجهة أي انقطاع هدف السياسة الخارجية التركية.[28] غير ان ذلك، ليس بالمهمة السهلة نظرا إلى أن تركيا تستورد حاليا 75 % من امدادات الطاقة الأولية، والتي تتكون أساسا من النفط والغاز الطبيعي،[29] ليبقى الغاز في طليعة سياسة الطاقة لأنقرة بسبب تزايد الاعتماد عليه في مناحي الحياة العديدة (توليد الكهرباء)، كما ويعتبر أحد أهم القطاعات الصناعية الاستراتيجية بسبب تأثيره على التنمية الاقتصادية والنمو.[30] ففي النصف الأول من عام 2017، قدر اعتماد البلاد على استيراد النفط بأكثر من 93 % بينما ارتفع الرقم إلى حوالي 99 % بالنسبة للغاز الطبيعي. و تستورد تركيا ما يعادل 52 % من غازها الطبيعي من روسيا و17 % من ايران و12 % من أذربيجان و13 % المتبقية من استهلاك غازها الطبيعي فتستورده من الجزائر وقطر

ونيجيريا. أما بالنسبة للنفط فتستورد ما يقرب من 50 % من ايران و22 % من العراق و10 % من روسيا و12 % من المملكة العربية السعودية والكويت.[31]

2.المحددات الجيوبوليتيكية لأمن الطاقة التركي

بهدف الاستجابة للطلب المتزايد من الطاقة الذي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وعبره تعزيز المكانة الدولية لتركيا،[32] سعت هذه الأخيرة إلى طرح رؤية لأمنها الطاقوي، وهذا بالبحث في عوامل القوة التي تملكها. وإزاء ذلك، سعت إلى الاستثمار في موقعها الاستراتيجي، إذ تقع في مركز متوسط للدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة، وهو ما يعني قربها من 72 % من الاحتياط العالمي للغاز، و73 % من الاحتياطي العالمي للنفط،[33] بالإضافة إلى أن اقليمها الذي يشكل شبه جزيرة (الأناضول) محاطة بثلاث بحار استراتيجية (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود وبحر ايجة)، وتسيطر على ممرين هما (مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل)، مما سهل التقاء مراكز جغرافيا العالم القديم بقاراته (أوروبا، آسيا وإفريقيا). وهو ما جعل منها جسر للطاقة الذي يربط بين الدول المنتجة للطاقة (روسيا الاتحادية، دول القوقاز والشرق الأوسط) والدول المستهلكة (دول الاتحاد الأوروبي)، وبذلك احتلت موقع القلب بين منطقتين واحدة تملك وفرة للنفط والغاز والأخرى تفتقر وتحتاج لمصادر الطاقة.[34] ومن الواضح أن أهمية تركيا كمركز اقليمي محوري في عملية نقل الطاقة ترفع من شأنها بالنسبة إلى أسواق الطاقة العالمية، وتوفر لها الفرص لتلبية حاجاتها المتزايدة في هذا المجال.[35]

بسبب المزايا الجيوبوليتيكية والاقتصادية العديدة التي سيجلبهاتحول تركيا إلى مركز للطاقة، تبنى القادة الأتراك على المدى الطويل سياسات تساهم في تمكين الدولة من تنويع مواردها، وتأمين احتياطاتها من الطاقة في الداخل؛ واستخدام موقعها كبلد عبور كوسيلة ضغط ضد الخصوم، مما يمكنها من تعظيم المصالح الوطنية وتعزيز دورها كقوة إقليمية صاعدة. بعبارة أخرى، تدعم تركيا سياسة الطاقة ذات المكونات الثلاثة، الغايات (تنويع امدادات الطاقة، وتأمين الاحتياطيات الكافية)، والطرق (أداة لرفع أهميتها الجيوبوليتيكية) ، وبدرجة أقل ، الوسائل (الإيرادات).[36] وبذلك، تتمثل أهداف تركيا من مشروعها النهضوي فيما يلي:[37]

–تأمين مصادر الطاقة لها ولبقية الدول عن طريق تنوع المصادر من مختلف الأسواق العالمية.

–أن تكون تركيا مركز لمرور وتبادل الطاقة العالمية ومركز جذب أمن.

–تعزيز موارد اقتصادية لا سيما الدخل القومي ودعم لنفوذ السياسي إزاء القضايا التي تمس بأمنها.

–أن تصبح مركزا دوليا للطاقة مما يمنحها نفوذا على الدول الأخرى.[38]

من أجل تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع اهتمت تركيا بانشاء خطوط نقل الطاقة وحاولت تأمين استثمارها بالطرق الأمثل بما ينسجم مع المصالح التركية ويلبي رغبة الدول المستهلكة، وبالفعل استطاعت زيادة أنابيب نقل الطاقة من 4510 ألف كيلومتر عام 2002 إلى 11441 ألف كيلومتر عام 2010، وإزاء ذلك يمكن توضيح أهم خطوط نقل الطاقة التي تسعى تركيا إلى توظيفها:[39]

أ–خط السيل التركي : ينقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا، دخل إلى خط الخدمة سنة 2002، ويعد من أهم المشاريع الاستراتيجية بين روسيا وتركيا، إذ ينقل قرابة 16 مليار متر مكعب.[40]

ب–خط أنابيب الخط الشرقي: ينقل الغاز الطبيعي من ايران إلى تركيا.[41]

ج–خطوط نقل الطاقة الأذربيجانية: تستورد تركيا الغاز من أذربيجان من خلال خطين مهمين هما: خط باكو الشمالي (باكو– تبليسي– جيهان) 2006، وخط باكو الشمالي (باكو–تبليسي–أرضروم) 2007 إلى النمسا ينقل 8 مليار متر مكعب، وكذلك خط نابوكو 2009 الذي يصل إلى رومانيا والنمسا لنقل 30 مليار متر مكعب، فضلا عن خط تاناب أو مايعرف الأناضول 2018 ينقل 16 مليا متر مكعب، ويعد أكبر مشروع لنقل الطاقة إلى تركيا و أوروبا وهو ثمرة الرؤية التركية لأمن الطاقة بجهود متعددة الأطراف ووصف طريق حرير الطاقة لما سيوفره من استثمارات ورفاهية لتركيا وأوروبا.[42]

د–خط نقل الطاقة من الدول العربية: ينقل هذا الخط الغاز من دول شرق المتوسط (سوريا، الأردن، لبنان و مصر)، تم الاتفاق عليه عام 2008 بموجبه تكون تركيا ممرا للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، و يتوقع أن ينقل 10 مليار متر مكعب، إلا أنه تأثر بالأحداث في سوريا عام 2011 فضلا عن الأزمة بير تركيا ومصر بسبب تنقيب تركيا في البحر المتوسط، وموقفها من الانقلاب في مصر 2013 تم إلغاء المشروع.[43]

هناك أيضا العديد من خطوط الأنابيب التي تنقل النفط من العراق إلى تركيا لكنها تمر جميعها عبر معبر تسيطر عليه حكومة اقليم كردستان، بالإضافة إلى أن تركيا تستورد الغاز الطبيعي المسال عن طريق السفن من الجزائر ونيجيريا ودول أخرى.[44]

في هذا الشأن يقول أحمد داوود أوغلو،"على الرغم من عدم امتلاك تركيا لمصادر الطاقة إلا أن امتلاكها لخطوط نقل هذه المصادر من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة جعلها توفر مخزون غاز كبير وبأسعار مناسبة، وهو ما أعطاها ميزة أن تكون دولة محورية تتحكم بصنبور توزيع الطاقة العالمي، وبالتالي على طبيعة توازنات القوى العالمية مما انعكس على أمن الطاقة بشكل ايجابي."[45]

ثالثا: الاستراتيجية التركية لأمن الطاقة في شرق المتوسط

سيتم في هذا المحور معالجة الكيفية التي تدار بها عملية رسم الحدود بين دول المنطقة، وسعي تركيا للدفاع عن مصالحها عبر إبرامها اتفاقيات مع حكومة الوفاق الليبية.

1. لعبة رسم الحدود وخطوط الامداد في جيواستراتيجيات دول المنطقة

يرى Andreas Stergiou ان مسألة أمن الطاقة لبلدان شرق البحر المتوسط معقدة للغاية ومتعددة الجوانب. فتاريخياً، يتميز شرق البحر الأبيض المتوسط بإعادة التشكل في ميزان القوى. لذلك، اكتسبت الاكتشافات المتعلقة بالطاقة قبالة سواحل مصر وإسرائيل وقبرص أهمية، ليس بسبب حجمها بل لأنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ببعض المصالح والتطلعات الجيوبوليتيكية.[46]

على غرار ذلك، شهدت منطقة المتوسط توقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بترسيم الحدود، ففي عام 2007، وقعت حكومتي قبرص ولبنان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، وشهدت الحكومتان الاسرائيلية والقبرصية في 17 أكتوبر 2010 توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية لتحديد المنطقة الاقتصادية، وفي 17 فيفري 2013، تم التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص،[47] وهي تسويات يراها كل من أركان ابراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض، مجحفة في حق تركيا، كونها تعتبر من الناحية الجغرافية والسياسية فاعلا مهما في منطقة شرق المتوسط.[48] لقد استنكرت تركيا الاتفاقية المبرمة بين مصر وقبرص معتبرة أنها غير قانونية، ومنوهة بأنها ستعمل على التنقيب عن حقوقها في الجزء الشمالي التركي، حيث أن الاتفاقية تؤسس لتعاون يحاصر جغرافيا المساحة الممكن لأنقرة التنقيب فيها، وتفند قانونيا تحركات تركيا في عمليات التنقيب في محيط جزيرة قبرص.[49]

ولقد عبرت تركيا عن رغبتها في الاستفادة من لعبة خطوط الأنابيب التي تحاول دول الحوض الشرقي للمتوسط تهميشها منها، عن طريق التدخل في الأزمة الليبية، وتوقيع مذكرة التفاهم البحري بين تركيا وليبيا

ووجهت بذلك رسالة إلى اللاعبين الآخرين في مجال الطاقة في منطقة الحوض الشرقي للمتوسط، مضمونها أن وصول خطوط أنابيب الغاز إلى أوروبا سيكون معقدا في حال لم يتم ضم تركيا إلى المعادلة، وهو ما أشار إليه تقرير أصدره المركز الاسرائيلي للدراسات الاقليمية والخارجية ميتيفيم (**Mitvim**)، أن مذكرة التفاهم البحري الموقعة بين تركيا وليبيا ستؤثر على الواقع الجيوستراتيجي في الحوض الشرقي للمتوسط، وستعزز من مكانة تركيا، وستحول دون تمكن كل من اسرائيل وقبرص اليونانية واليونان من الاقدام على أي خطوة في هذه المنطقة من دون الحصول على إذن منها.[50]

2.اللعبة الليبية في سياسات تركيا لأمن الطاقة

كرد فعل على محاولات تهميش تركيا، لجأت إلى توقيع مذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق في طرابلس حول تحديد الحقوق البحرية مع ليبيا في نوفمبر 2019،[51] الأولى، عقدت بشأن السيادة على المناطق البحرية في حوض شرق المتوسط، أما الثانية فتتعلق بالتعاون الأمني، حيث شملت التدريب العسكري ومكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية واللوجستيات والتخطيط العسكري ونقل الخبرات. وما إن تقدمت حكومة الوفاق بطلب رسمي للحصول على دعم عسكري تركي جاء الرد التركي سريعا عندما أكد الرئيس أردوغان بأن بلاده سترسل قوات إلى ليبيا، بناءا على طلب منها، بعد موافقة البرلمان التركي.[52] من جانب آخر، يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي دفعت الحكومة التركية للتدخل في الأزمة الليبية، من خلال دعم حكومة الوفاق الليبية، إذ تملك تركيا مصالح اقتصادية مهمة في ليبيا، حيث قامت تركيا بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وبالأخص في مجال البناء داخل ليبيا، فضلا عن امتلاك شركات الأعمال التركية نحو 304 عقد تجاري في مجال الإعمار والبناء في ليبيا، والتي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات.[53]

إن ما يعزز مكانة وأهمية ليبيا بالنسبة لتركيا هو رغبتها في الحصول على نصيب وفير من النفط الليبي، حيث كانت ليبيا قبل اندلاع الصراع عام 2011 المنتج الثاني للنفط في القارة الافريقية (1.6 مليون برميل يوميا)، وصاحبة أكبر احتياطي من النفط في القارة قاطبة (34 مليار برميل يوميا.[54] الأمر الذي يساعدها على التخلص من التبعية لإمدادات روسيا وايران، ويضاف إلى ذلك الرغبة التركية في الاستفادة من الموقع الليبي الذي يعد بمثابة بوابة مهمة باتجاه القارة الافريقية لتحقق سياساتها الرامية إلى توسيع دائرة نفوذها في القارة الافريقية، التي أصبحت محط أنظار قوى اقليمية ودولية عديدة.[55] وبالتالي تمثل

ليبيا بالنسبة لأنقرة هدفا استراتيجيا، فليبيا تتيح للنفوذ التركي مساحة لم تكن الدولة العثمانية بعيدة عنها منذ أكثر من 100 عام.[56]

وبذلك يمكن القول أن تركيا لجأت إلى ربط ملف النزاع على غاز شرق المتوسط عضويا بملف الافادة من الطاقة الليبية،[57] من خلال سعيها لاستثمار دعمها لحكومة الوفاق في هذه المنطقة لامتلاك شريك لها في الصراع الاقليمي والدولي على غاز المتوسط،[58] وبذلك أصبحت ليبيا جزءا ضامنا للأمن القومي التركي ومصالحها في شرق المتوسط، وبات استمرار حكومة الوفاق في الحكم أمرا استراتيجيا لتركيا من أجل المحافظة على اتفاقية تحديد الحقوق البحرية لمواجهة مخططات دول شرق المتوسط.[59] وتبعا لذلك يرى كل من مصطفى جابر فياض و أركان إبراهيم عدوان، أن أية سياسات دولية وليبية داخلية من الممكن أن تؤثر على مصالح تركيا في ليبيا أو في منطقة شرق المتوسط يمكن اعتبارها مساسا مباشرا بالمصالح القومية التركية، والتي قد تصل إلى درجة العدوان.[60]

خاتمة:

نخلص في الأخير إلى أن تركيا مثلها مثل أي دولة أخرى، تدرك جيدا ضرورة الطاقة لاقتصادها، فهي تؤثر بشكل كبير على التنمية والاستقرار في تركيا، وعلى القدرة العسكرية، والأمن القومي للبلاد، كما أن طموح تركيا في توسيع مكانتها اقليميا ودوليا في اطار مشروع العمق الاستراتيجي، مرهون بتأمين الطاقة. وبالتالي أضحت مسألة ضمان تلبية احتياجات البلد من الموارد الطاقوية من أولويات السياسة الخارجية التركية، فالبحث عن المصادر الطاقوية لا سيما الغاز الطبيعي أصبح هدفا سياسيا وجغرافيا واقتصاديا رئيسيا للدولة.

أدى عدم توفر تركيا على كميات كافية من النفط والغاز، وازدياد حاجتها إلى الطاقة جعلها تعتبر لحاجتها من الطاقة مسالة امنية، تنطلق من فكرة استغلال تركيا موقعها الجيواستراتيجي، والبعد التاريخي كميزة للقوة ومحاولة توظيفها لتأمين احتياجات تركيا من الموارد الطاقوية، إذ يمكن للموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به أنقرة أن يجعلها أحد أهم الممرات لعبور وتصدير الطاقة المختلفة من مناطق الانتاج لهذه الموارد الحيوية إلى مراكز الاستهلاك، بما يعزز من مكانتها الاستراتيجية رغم محدودية الانتاج التركي من مصادر الطاقة، وبذلك تصبح تركيا مركزا دوليا لنقل الطاقة ما يمنحها نفوذا على الدول الأخرى. كل هذا وفقا

لمنظوري "العمق الاستراتيجي" والعثمانية الجديدة،" التي قدمت لنا فهما جيدا لسياسة تركيا حيال مسالة الطاقة في شرق المتوسط.

لقد أضحى التنافس والصراع على مصادر الطاقة أحد أبعاد الصراع الدولي، وبدأت الدول بوضع استراتيجيات لتأمين احتياجاتها من الطاقة، وتركيا احدى هذه الدول التي أولت اهتماما كبيرا بقضية أمن الطاقة خصوصا وأنها تصنف من أكبر المستوردين لهذه الموارد الحيوية، بسبب التقدم الاقتصادي الذي شهدته، لذلك كان لزاما على تركيا توفير مصادر الطاقة التي تعتبر كجزء من الأمن القومي للدولة، من خلال توظيف قراراتها في السياسة الخارجية لصالح الإفادة من مصادر الطاقة الموجودة في الجغرافيا المحيطة بها. وضمن هذا الاطار، عملت تركيا على الاهتمام بالحوض الشرقي للمتوسط ضمن استراتيجية تأمين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها، فقامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع ليبيا حول ترسيم الحدود البحرية، بما يتيح لها اجراء تحركات استكشافية عن مصادر الطاقة في مساحات جديدة من البحر المتوسط بدون عوائق، كما يمكنها من خلال هذه الاتفاقية تحويل دفة التوازن مع القوى الاقليمية لصالح تركيا، وابراز حقيقة جديدة أمام العالم تتعلق بالتأثير التركي والحقوق السيادية في منطقة الحوض الشرقي للمتوسط بالشكل الذي يتماشى مع طموح تركيا في تحقيق المكانة والنفوذ في المنطقة والعالم.

التهميش:

[1]حامد محمد طه السويداني، تراجع نظرية العمق الاستراتيجي التركية بعد الربيع العربي 2011، "مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية"، المجلد 01، العدد 32، (2018)، ص 452 .

[2]أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ص 211.

[3]أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي،طارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان موروغلو، ط2،(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ، 2011)، ص612.

[4]خالد جمال الفاضي، التغير في النطام السياسي التركي و أثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرقالأوسط، (دار الخليج للنشر والتوزيع، 2018/10/16)، ص 167.

[5]أحمد القاطوري الصفصافي، حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة، (القاهرة، سفسي الدولية للنشر، 2012)، ص 218.

[6]حسين دلي خورشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص 10.

[7]محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص 18.

[8]مشعان نجم، ص 213.

[9] Andrea Prontera, Mariusz Ruszel, "Energy Security in the Eastern Mediterranean", Middle East Policy, Vol. XXIV, No. 3, (Fall 2017), p 145.

[10] Felipe Sánchez Tapia ,"Geopolitics of gas and militarization in the Eastern Mediterranean", ieee.es, Documento de Análisis, (2019), p 2

[11] Nael M. Shama**,** "The Geopolitics of a Latent International Conflict in EasternMediterranean"**,** 23 December2019**,** seen in 24/12/2020, look: https://studies.aljazeera.net/en/reports/2019/12/geopolitics-latent-international-conflict-eastern-mediterranean-191223074025635.html,.

[12] Zenonas Tziarras, THE NEW GEOPOLITICS OFTHEEASTERN MEDITERRANEAN - AN INTRODUCTION,in Zenonas Tziarras, The New Geopolitics of the eastern MediterraneanTrilateral partnerships And Regional security, (Oslo, Friedrich-Ebert-Stiftung and Peace Research Institute 2019), p 5.

[13] Hadjipavlis, The geopolitical importance of the Eastern Mediterranean airspace Eastern .Mediterranean Geopolitical Review, Vol. 1, (Fall 2015), p 47

[14]Andreas C. Goldthau, JörnRichert, Stephan Stetter, Leviathan Awakens: "Gas Finds, Energy Governance, and the Emergence of the Eastern Mediterranean as a geopolitical RegionReviewof Policy Research", 2020, p4, seen in:24/12/2020, look: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/ropr.12387,.

[15]Hadjipavlis, p 46

[16]جاغتاي أوزدمير، "صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط"، **رؤية تركية**، المجلد02، العدد 07، ص 30.

[17] Manjeet Singh Pardesi, "Amitav Acharya, and other, Energy and Security: The geopoliticsof Energy in the Asia- Pacific", Institute of Defence and Strategic Studies, Nanyang Technological University, October 2006, p 12

[18]BurakSakirSeker, "Energy Security", 5 December 2020, p 190, seen in:02/01/2021, look:https://www.researchgate.net/publication/339089643.

[19] Emre İşeri, Ahmet ÇağrıBartan, TURKEY'S GEOSTRATEGIC VISION AND ENERGY CONCERNSIN THEEASTERN MEDITERRANEAN SECURITY ARCHITECTURE: A VIEW FROM ANKARA, Zenonas Tziarras, The New Geopolitics of The eastern Mediterranean Trilateral partnerships And Regional security, (Oslo, Friedrich-Ebert-Stiftung and Peace Research Institute 2019), p 113.

[20]İşeri, ÇağrıBartan, p 113.

[21]عبيد محمد قاسم، مرتضى نعيم كاظم، "التنافس الدولي على مسارات نقل الطاقة في الشرق الأوسط بعد العام2011"، شوهد في: 2021/01/25.انظر:https://www.iasj.net/iasj/download/7a4bb75a3safc563.

[22]Emre Ersen, MitatCelikpala, "Turkey and changing energy geopolitics of Eurasia", Energy policy, N° 128, (2019), P 585.

[23]تمام أبو الخير، "تركيا كممر ومركز عالمي للغاز...أمنيات وحقائق"، نون بوست، 2019/10/26، شوهد في: 2020/01/29، انظر:https:/www.noonpost.com/content/35382

[24]" "Turkey'senergy (in) in security and energy ambitions: arview of energy issues in , Center for Turkey studies,November2016, Seen in: 01/02/2020, "Turkish foreign policy look: Ceftus.org/wp.centent/uploads/2016/11/ceftus-turkey-energy-security-and foreign policy-white-paper.pdf.

[25]أبو الخير.

[26]Ersen, Celikpala, Turkey and changing energy, p 585.

[27]محمد دحام كردي، "مستقبل الرؤية التركية لأمن الطاقة"، مجلة جامعة الأنبارللعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، (2020)، ص 474.

[28]SinaKisacik, Furkan Kaya," Turkey's unique energy corridor role at the center of eurassia in the 21 centry", journal of political science, N°5, (2017), p p 94, 95.

[29]KeremOge, "Understanding pipeline politics in eurassia: turkey's transit security in natural gas", Geopolitics, 28/10/2019, p 585.

[30]أبو الخير.

[31]Ersen, Celikpala, Turkey and changing energy, pp 585, 586.

[32]محمد قاسم.

[33]خالد جمال الفاضي، التغير في النطام السياسي التركي و أثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط، (دار الخليج للنشر والتوزيع، 2018/10/16)، ص 247.

[34] دحام كردي، ص 483.

[35]جيم زانوتي، "تركيا: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية"، ص 9، شوهد في: 2020/02/15، انظر: https://www.bahethcenter.net/uploaded/filespdf/tarjamaturky.pdf

[36]İşeri, ÇağrıBartan, TURKEY'S GEOSTRATEGIC, p 115.

[37]دحام كردي، ص ص 484، 485.

[38] "Turkey's energy (in) security and energy ambititions: a review of energy issues in Turkish foreign policy", p 3.

[39]دحام كردي، ص 485.

[40]جلال سلمي، "تركيا: خطوط نقل الطاقة، المردود والآفاق "، المعهد المصري للدراسات، 19 ديسمبر 2016، ص 11.

[41]Oge, , p 15

[42]مشعان نجم، ص 344.

[43] سلمي، تركيا: خطوط نقل الطاقة، ص 15.

[44] "Turkey's energy (in) security and energy ambititions: a review of energy issues in Turkish foreign policy", p 6.

[45] داود أوغلو، ص 636.

[46] Andreas Stergiou,"Energy security in the Eastern Mediterranean" , Global Energy Issues, Vol. 40, No. 5, (2017), p 324

[47]مصطفى صلاح، "غاز شرق المتوسط ومستقبل الصراع الاقليمي"، مركز الحوكمة وبناء السلام، أوت 2018، ص 3.

[48]أركان ابراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض، "محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، (2020)، ص 663.

[49]جلال سلمي، "تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط"، المعهد المصري للدراسات، 9 ديسمبر 2019، ص 02.

[50]بشار نرش، "ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي"، العربي الجديد، 15 يناير 2020، نشوهد في: 2020/12/01، انظر: https://alaraby.co.uk.

[51]"التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات"، مركز الامارات للسياسات، 4 أغسطس، شوهد في: 2020/12/12، انظر: https://epec.ae/ar/Topic/Turkey's-intervention-in-libya-determinants-and-challenges.

[52]"تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات و ردات الفعل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 07 يناير 2020، ص 2.

[53]ابراهيم عدوان، جابر فياض، ص 661، 662.

[54]جاد مصطفى البستاني، محمد السيد محمد، محمد نبوي مصطفى، "التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القوميالمصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، شوهد في: 2020/12/15، انظر: www.acrseg.org/41600.

[55]نرش.

[56]محمد العربي، "كيف تفسر جيواقتصاديات الطاقة السياسة التركية في ليبيا"، شوهد في: 2021/01/01، انظر: https://hafryat.com/ar/blog

[57]نفس المرجع.

[58]مصطفى البستاني، السيد محمد، نبوي مصطفى.

[59]"التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات".

[60] ابراهيم عدوان، جابر فياض، ص 662.